

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٤ لسنة ٢٠١٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکمات

التأديبية وتعديلاته ؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته ؛

وعلى مذكرة إدارة التفتيش بالنيابة الإدارية فى الفحص رقم ٥٦ لسنة ٢٠١٦

المؤرخة ٢٠١٦/٢/١٥ ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بجلسته ٢٢/٢/٢٠١٦ ؛

وعلى ما عرضه القائم بأعمال وزير العدل ؛

قرر :**(المادة الاولى)**

تُنهى خدمة السيد/ أحمد فاروق عبد الحميد صالح - وكيل النيابة الإدارية

من الفئة الممتازة ، للانقطاع عن العمل باعتباره مستقيلاً .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ٥ أبريل سنة ٢٠١٦ م) .

عبد الفتاح السيسى